المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٣٠ يناير ١٩٩١

آل الريان وقعوا أمس « ملحق عقد البيع » أمام المحكمة ممثل المشترين : انتهت أكبر مشكلة هددت الصفقة والمودعون يصرفون مستحقاتهم فى الموعد المحدد

كتب ـ محمود النوبى :

وقع امس آل الريان على ملحق عقد البيع الذى تقدم به ممثل المشترين للمحكمه لحل مشكلة الضرائب [illegible] بالتوقيع على هذا التعديل تنتهى اكبر عقبة هددت الصفقة . ليتسلم المودعون اموالهم فى الموعد المحدد [illegible]

فى بداية الجلسة سلم ممثل المشترين هيئة المحكمة صور ملحق العقد فسأل رئيس المحكمة احمد الريان ووالده وشقيقه محمد عما اذا كانوا قد قرأوا العقد أم لا . فاجابوا بالايجاب . فقال لهم رئيس المحكمه هل توافقون على ماورد بالملحق فقالوا نعم فامر بإخراجهم من قفص الاتهام للتوقيع على الملحق حيث قاموا بالتوقيع على خمس نسخ بصفاتهم الشخصية واستغرق التوقيع ربع الساعة

وعقب ذلك تحدث رشاد نبيه ممثل المشترين فقال الحمد لله أولا وأخيرا لاتمام هذا الامر لتنتهى اكبر عقبه هددت الصفقة وقال اعلم ان البعض سينوهمون ويروجون ان المشترين هم آل الريان انفسهم وان اموال الريان تعود الى مصر ثانية فى صورة شراء الصفقة وهذا امر غير صحيح كلية او ان آل الريان سيدفعون فى مائمت كتابته كقرض واكد ممثل المشترين ان عملية تعديل العقد جاءت بعد ان قست غيبة الدولة فى هذه الصفقة التى تحقق صالح المودعين والا ماكانت كل هذه العقبات امام الصفقة . وقال انه التزام علينا كمصريين ومسلمين . واعلم ان الكرة اصبحت عندى واصبحت مسئولا امام الشعب فى تكملة المشوار وأنا عند قولى ومانعهدت به . وسيسجل التاريخ لهذه المحكمة دورها الكبير فى اتمام الصفقة لانها تجردت وقبلت عقد البيع وقبلت سداد الأموال طبقا لقرار الاتهام وامرت بالافراج بشروط العقد عندما ظهرت مشكلة الضرائب التجارية

وشرح ممثل المشترين مشكلة الضرائب الرأسمالية وقال انه لايمكن فيها الاعفاء بمقولة ان الريان باع أملاكه وحقق مكسبا وكان لابد من ايجاد حل لانقاذ المودعين طبقا لأهداف العقد واخراج آل الريان من السجن وقال متسائلا اذا كانت الدولة التى خلقت المشكلة ترفض الحل فكان لابد من استعمال القانون وكان هذا التعديل الذى سيسمح بالاقاويل وانا قابل لها وملتزم برد الأموال .

وعقب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ وقال ان النيابة العامة هدفها منذ البداية الوفاء بحقوق المودعين ومستعدون للتنسيق فى سبيل رد أموال المودعين وفقا للقانون . وأعلن مدير إدارة التحفظ موافقته على ملحق عقد البيع حتى يتأتى يوم قريب توزع فيه قيمة الصفقة فى أحد البنوك المعتمدة ليتسلم المودعون أموالهم فى صفوف منتظمة . ثم قال المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف رئيس المحكمة الآن جميع العقبات التى اعترضت طريق التشريعية لاتمام الصفقة قد ذللت وأصبح على وكيل المشترين واجب هو الالتزام بان يتخذ نص الصفقة فى الموعد المحدد فى العقد وقال انه ان تتم الصفقه نياخذ المودعون اموالهم وقال ممدوح الوسيمى المحامى انبا نشكر المحكمة والنائب العام على حسن التعاون وحسن التوجيه لتذليل العقبات

وقد استشار المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور مدير ادارة التحفظ ومصطفى صفوت وكيل أول النيابة وباماتة سر احمد حضان وعبدالحميد بيومى سجاع مناقشة الدفاع للشاهد الرابع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية